البرلمان العربي

مجلة البرلمان العربي | العدد الثاني | أبريل 2018م شعبان 1439هـ

إعتماد الوثيقة العربية لحماية البيئة وتنميتها ص 15

القمة العربية تؤكد أهمية دور البرلمان العربي فى مسيرة العمل المشترك

الرئيس الفلسطيني يشيد بجهود البرلمان العربي ص13

السعودية تقود العالم العربي والإسلامي لمحاربة الإرهاب ص12

مصر حذرت المجتمع الدولي من خطر الإرهاب ص12

الجزائر هزمت الإرهاب في العشرية السوداء ص13

ربط الإرهاب بالإسلام غير مقبول ص9

رئيس البرلمان العربي الوثيقة الشاملة لمكافحة التطرف والإرهاب أساس لتحديث التشريعات العربية ص10-11

البرلمان العربي في الساحة الدولية

أمام الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف:

رئيس البرلمان العربي يطالب بحل مشكلة اللجوء والتهجير التي يعاني منها الشعب الفلسطيني منذ سبعين عاماً

شارك البرلمان العربي بوفد برئاسة الدكتور مشعل بن فهم السلمي رئيس البرلمان العربي في اجتماعات الدورة 138 للاتحاد البرلماني الدولي خلال الفترة من 24 إلى 28 مارس 2018م في مدينة جنيف بسويسرا .

وألقى رئيس البرلمان العربي كلمة أمام الجمعية العامة للدورة 138 للاتحاد البرلماني الدولي طالب فيها بقيام دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة عاصمتها مدينة القدس على حدود الرابع من يونيو عام ١٩٦٧م، مجدداً تأكيد موقف البرلمان العربي الثابت تجاه مدينة القدس المحتلة وعدم المساس بوضعها القانوني والتاريخي وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومشدداً على ضرورة المحافظة على استمرار رسالة «الأونروا» وتقديم الدعم اللازم لها والربط الدائم بين إنهاء عملها وبين تنفيذ القرار رقم (194) القاضي بعودة وتعويض اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجروا وشُردوا من ديارهم، بإعتبار حق العودة حقاً فردياً وجماعياً مقدساً غير قابل للتصرف.

وأكد رئيس البرلمان العربي دعم البرلمان العربي لطلب المجلس الوطني الفلسطيني وعدد من البرلمانات العربية إدراج بند طارئ على جدول أعمال الدورة 138 للجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي بشأن عدم المساس بالوضعية القانونية والتاريخية لمدينة القدس والتي أكدتها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الدولي باعتبار القدس مدينة محتلة.

وأفاد رئيس البرلمان العربي أنه أرسل رسائل خطية وجهها إلى (26) برلمان لها ثقل وتأثير فاعل على مستوى العمل البرلماني الدولي، شملت البرلمانات الإقليمية والدولية الفاعلة وهي: (البرلمان الأوروبي، والجمعية البرلمانية الآسيوية، وبرلمان عموم أفريقيا، وبرلمان أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي، والجمعية البرلمانية لحلف الناتو، والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، والجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، واتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، والجمعية الوطنية الفرنسية، ومجلس العموم البريطاني، والمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، ومجلس الدوما الروسي، والبوندستاج الألماني، ومجلس النواب الإيطالي، ومجلس النواب الهولندي، ومجلس النواب الإسباني، والبرلمان البلجيكي، وبرلمان جمهورية جنوب إفريقيا، ومجلس النواب النيجيري، ومجلس النواب الهندي، والبرلمان الماليزي، وبرلمان تايلاند، والبرلمان الباكستاني، والبرلمان المكسيكي والبرلمان البرازيلي، والبرلمان الأرجنتيني) لحشد الدعم والتأييد لطلب المجلس الوطني الفلسطيني والبرلمانات العربية بإدراج بند طارئ على جدول أعمال الدورة 138 للجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي بخصوص عدم المساس بالوضعية القانونية والتاريخية لمدينة القدس المحتلة.

وعبر رئيس البرلمان العربي عن الشكر والتقدير لمواقف دول وشعوب العالم التي تدعم القضية الفلسطينية، دفاعاً عن القانون والشرعية الدولية، وأكد مواصلة جهود البرلمان العربي في دعم نضال الشعب الفلسطيني حتى ينال حقوقه المشروعة وفي مقدمتها إنهاء الاحتلال وإقامة دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها مدينة القدس

رئيس البرلمان العربي يلقي كلمته في جنيف

منال الضمور

يوسف محمد رحمانية

حسن طاهر البرغوثي

وفاء البقالي

مجلة البرلمان العربي
فصلية
تصدر عن البرلمان العربي

الموقع الإلكتروني:
http://www.ar-pr.org
الايميل:
arab.parliament.cairo.office@gmail.com
تليفونات
فاكس: 27932710
موبايل: 01147864444

في إجتماعه العاجل مع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي:

السلمي يعلن رفض وإدانة البرلمان العربي إطلاق الحوثي صواريخ باليستية على السعودية

عقد الدكتور مشعل بن فهم السلمي رئيس البرلمان العربي،على هامش إنعقاد الجمعية العامة للإتحاد البرلماني الدولي بجنيف - اجتماعاً مع السيدة جابرييلا بارون رئيس الاتحاد البرلماني الدولي بحضور الوفد اليمني برئاسة محمد علي الشدادي نائب رئيس مجلس النواب اليمني، لبحث تداعيات إطلاق ميليشيا الحوثي لصواريخ باليستية إيرانية الصنع استهدفت المملكة العربية السعودية.

وأوضح رئيس البرلمان العربي لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي موقف البرلمان العربي الرافض والمُدين لما قامت به ميليشيات الحوثي بإطلاق صواريخ باليستية إيرانية الصنع من داخل الأراضي اليمنية باتجاه المملكة العربية السعودية، مؤكداً على أن هذا العمل هو تحدٍ واضح وصريح وخرق لقرارات مجلس الأمن الدولي، وتهديد لأمن المملكة العربية السعودية وللأمن الإقليمي والدولي، وأن إطلاق الصواريخ الباليستية باتجاه المدن الآهلة بالسكان يُعد مخالفاً للقانون الدولي الإنساني.

وطالب رئيس البرلمان العربي في بيان بأن يكون للاتحاد البرلماني الدولي موقف واضح وصريح تجاه هذه الاعتداءات الإجرامية المتكررة، كما طالب الاتحاد البرلماني الدولي بموقف قوي لردع النظام الإيراني وتدخلاته بأمن الدول العربية من خلال تكوين ودعم الميليشيات في العالم العربي التي تهدف إلى إحداث الفوضى في المجتمعات العربية وتقويض سلطة الدول العربية، مُديناً تزويد النظام الإيراني ميليشيا الحوثي الانقلابية بصواريخ باليستية إيرانية الصنع تستهدف المملكة العربية السعودية والأراضي المقدسة فيها.

وأكد رئيس البرلمان العربي على موقف البرلمان العربي بدعم ما تقوم به المملكة العربية السعودية من إجراءات وتدابير لحفظ أمنها واستقراراها، كما ثمن قيادة المملكة العربية السعودية للتحالف العربي في اليمن لاسترداد الشرعية والتصدي لكل من يهدد أمن المنطقة العربية ويستهدف مقدرات شعبها ويحاول التدخل في شؤونها الداخلية.

السلمي في اجتماعه مع جابرييلا بارون

رئيس البرلمان العربي يلتقي رئيس البرلمان الزامبي ونائب رئيس البرلمان الرواندي للتصدي للتغلغل الإسرائيلي في إفريقيا

عقد رئيس البرلمان العربي الدكتور مشعل بن فهم السلمي إجتماعاً في مدينة جنيف مع رئيس البرلمان الزامبي ونائب رئيس برلمان رواندا، وذلك في إطار تحرك البرلمان العربي للتصدى للتغلغل الإسرائيلي في إفريقيا.

وسلم رئيس البرلمان العربي خلال الإجتماع رسالتين خطيتين لرئيس البرلمان الزامبي ونائب رئيس برلمان رواندا، أكد فيها على قوة علاقات التنسيق والشراكة البرلمانية العربية الإفريقية، وتنسيق وتكامل المواقف المشتركة في القضايا المصيرية التي تهم الجانبين خاصة القضية الفلسطينية. وطالب رئيس البرلمان العربي في رسالتيه من برلمان زامبيا وبرلمان رواندا حث حكومتيهما على عدم إستضافة قمة إفريقية- إسرائيلية أو المشاركة فيها قبل أن ترضخ القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) للقانون الدولي، وتُقر بحل الدولتين، وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الوطنية المستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967م وعاصمتها مدينة القدس وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية التي تتبنى الحل القائم على أساس الدولتين المتعايشتين جنباً إلى جنب كمدخل لإرساء سلام شامل وعادل ودائم على المستويين الإقليمي والدولي.

وأشار رئيس البرلمان العربي في رسالتيه، إلى عمق العلاقات التاريخية والاستراتيجية بين العالم العربي وقارة إفريقيا خاصةً جمهورية زامبيا وجمهورية رواندا لما لهما من مكانةٍ وثقلٍ ودورٍ هامٍ في القارة الإفريقية، مُثمناً مواقف الدول الإفريقية النبيلة تجاه القضايا المصيرية العربية والإفريقية ومنها القضية الفلسطينية، ومشيداً بإستجابة الدول الإفريقية في تأجيل القمة الإفريقية الإسرائيلية التي كان من المقرر عقدها في جمهورية توجو في أكتوبر 2017م وأجلت لإشعارٍ آخر، والتي تحاول القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) أن تعقدها في دولة زامبيا أو دولة رواندا، الأمر الذي دعا رئيس البرلمان العربي الطلب من رئيس برلمان دولة زامبيا ورئيس برلمان دولة رواندا عدم استضافة هذه القمة أو المشاركة فيها.

وأكد رئيس البرلمان العربي حرص البرلمان العربي على تطوير علاقات التنسيق والتعاون مع البرلمانات الإفريقية، وصولاً إلى المستويات التي تعزز التضامن والتعاون العربي الإفريقي، خدمةً لمصالح الشعبين العربي والإفريقي.

البرلمان العربي وبرلمان عموم إفريقيا يتفقان على تفعيل التنسيق بينهما فى المحافل البرلمانية الدولية

إجتمع الدكتور مشعل بن فهم السلمي رئيس البرلمان العربي ووفد البرلمان العربي فى جنيف مع روجي دانغ رئيس البرلمان الإفريقي وبحضور السيد جمال بوراس نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري، وبحثا التعاون والتنسيق بين البرلمانيين العربي والإفريقي في كافة المجالات وبما يخدم الشعبين العربي والإفريقي وإتفقا على تبادل الزيارات والمشاركات بين البرلمانيين تفعيلاً لمذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين.

مباحثات هامة في فرنسا

إستقبال حافل لوفد البرلمان العربي

ورئيس البرلمان العربي يطلب من فرنسا الإعتراف بدولة فلسطين

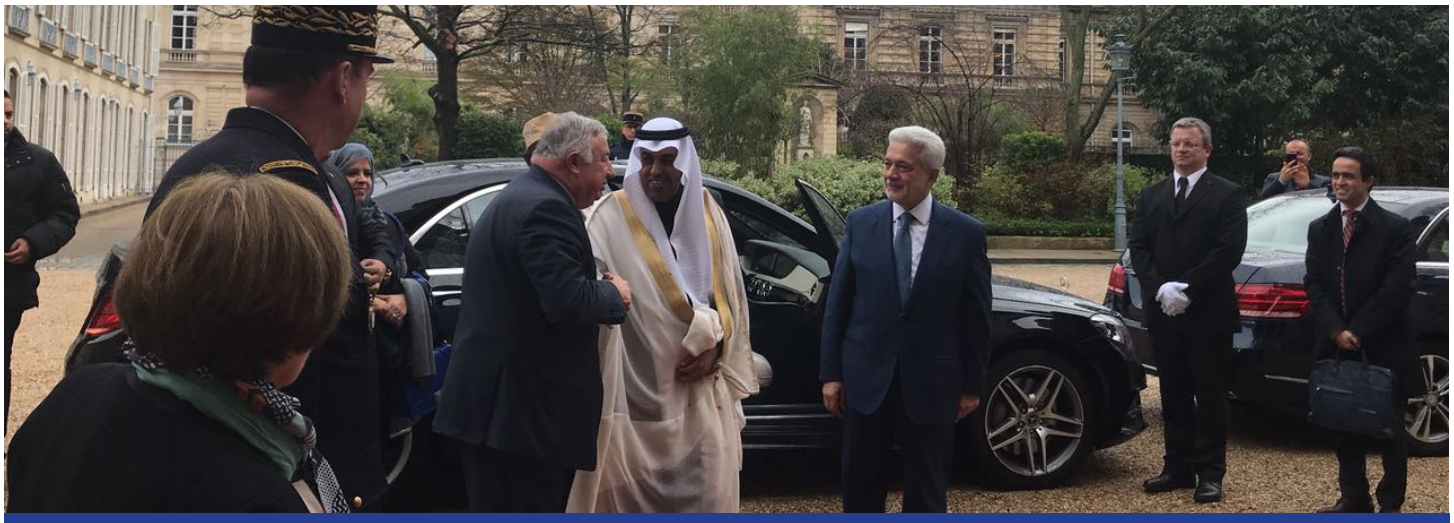

رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي يستقبل رئيس البرلمان العربي

دلال الزايد

عزيز بزاز

سفيان طوبال

عيسى أمادي

توجه البرلمان العربي إلى فرنسا بوفد برئاسة الدكتور مشعل بن فهم السلمي لإجراء مباحثات مع مجلس الشيوخ الفرنسي في إطار تحرك البرلمان العربي في الساحة الأوروبية لتقديم رؤية متكاملة لوجهة النظر العربية تجاه القضايا المثارة في المنطقة ، تؤكد على مبدأ الحوار وتبادل وجهات النظر لتنسيق المواقف وتصحيح الأفكار وتقديم الحقائق .

وعقد رئيس البرلمان العربي الدكتور مشعل بن فهم السلمي اجتماعاً مع رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي جيرار لارشي بمقر مجلس الشيوخ الفرنسي في مدينة باريس ، حضره أعضاء وفد البرلمان العربي الذي ضم كلاً من .. دلال الزايد ، عزيز بزاز ، سفيان طوبال ، عيسى أمادي. وسلم رئيس البرلمان العربي خلال الاجتماع خطاباً رسمياً موجهاً لفخامة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، طالب فيه الحكومة الفرنسية الإعتراف بدولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967م وعاصمتها مدينة القدس.

وأكد رئيس البرلمان العربي - في خطابه - أن الوقت قد حان لمساندة حق الشعب الفلسطيني في التحرر وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وفقاً لمبادرة السلام العربية والقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، داعياً جمهورية فرنسا إنطلاقاً من عُمق علاقات الصداقة المتينة التي تجمع الشعبين العربي والفرنسي للوقوف مع حق الشعب الفلسطيني المشروع، دفاعاً عن القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وإنهاءاً لآخر صور الإحتلال العسكري البغيض الذي يشهده العالم في العصر الحديث.

وثمن رئيس البرلمان العربي المواقف النبيلة والتاريخية لجمهورية فرنسا تجاه القضية الفلسطينية من خلال قرار البرلمان الفرنسي التاريخي الإعتراف الرمزي بدولة فلسطين في العام 2014م، والتصويت لصالح القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 21 ديسمبر 2017م بشأن مدينة القدس، الذي عكس موقف جمهورية فرنسا دعماً لعدالة القضية الفلسطينية .

وخلال اللقاء رحب رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي برئيس البرلمان العربي ووفد البرلمان العربي معبراً عن أهمية هذا اللقاء الذي سيعطي دفعة إيجابية للعمل البرلماني العربي الأوروبي وتطويره ليصل إلى مستوى الطموح المنشود .

وأكد رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي على أن موقف الجمهورية الفرنسية لن يتغير ابداً من وضع القدس مهما كانت إتجاهاتنا السياسية ، مشيراً إلى التصويت الذي حصل في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن عدم تغيير الوضعية القانونية لمدينة القدس والتي صوتت فرنسا لصالحه ، مشدداً على ضرورة وجود دولتين تتعايشان جنباً إلى جنب في سلام وإستقرار .

رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي يتسلم رسالة خطية موجهة لفخامة الرئيس الفرنسي

ويتابع الإنتخابات الرئاسية المصرية

العسومي: يشيد بوعي الشعب المصري في ممارسة الحقوق الانتخابية

عادل العسومي

أبو صلاح شلبي

محمد العيد

سالم الكعبي

فداء حمود

شارك البرلمان العربي في متابعة الإنتخابات الرئاسية المصرية بوفد ترأسه نائب رئيس البرلمان العربي النائب عادل عبدالرحمن العسومي وضم في عضويته كل من .. أبو صلاح شلبي - اسماعيل عبد الرحمن الشيخ - علي أحمد - محمد العيد - سالم الكعبي - فداء حمود. حيث التقى وفد البرلمان العربي بالمستشار لاشين إبراهيم رئيس الهيئة الوطنية للإنتخابات في مستهل متابعة البرلمان العربي لعملية الإقتراع في الإنتخابات الرئاسية المصرية 2018م.

وذلك للتعرف على آخر الترتيبات و الإستعدادات لإجراء عملية الإقتراع، وإطلاع رئيس الهيئة الوطنية للإنتخابات على خطة البرلمان العربي لمتابعة مراحل الإنتخابات المصرية منذ بدايتها وصولاً إلى الإقتراع وإعلان النتيجة.

كما ترأس النائب عادل عبدالرحمن العسومي اجتماعاً تنسيقياً بمقر غرفة عمليات البرلمان العربي لمتابعة الإنتخابات عرض من خلاله خطة تحرك البرلمان العربي لمتابعة الإنتخابات ووزع المهام على المشاركين، وضم وفد البرلمان العربي 14 عضواً من 12 دولة عربية.

وجاءت مشاركة البرلمان العربي في متابعة الإنتخابات الرئاسية المصرية حرصاً من البرلمان العربي على متابعة الاستحقاقات الديمقراطية في الدول العربية، وبناءً على دعوة الهيئة الوطنية للإنتخابات بجمهورية مصر العربية للبرلمان العربي لمتابعة الإنتخابات الرئاسية المصرية وذلك في إطار مشاركة البرلمان العربي السابقة في متابعة الإستفتاء على الدستور المصري ومتابعة الإنتخابات الرئاسية والنيابية السابقة.

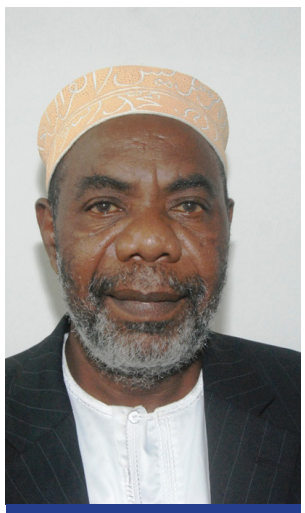
علي أحمد

اسماعيل الشيخ

البرلمان العربي زار 453 مركزاً إنتخابياً

وأصدر تقريره الختامي

وفد البرلمان العربي في مقابلة مع رئيس الهيئة الوطنية للإنتخابات المصرية

عقد رئيس وفد البرلمان العربي لمتابعة إنتخابات الرئاسة فى مصر 2018 السيد عادل عبد الرحمن العسومى نائب رئيس البرلمان العربي مؤتمراً صحفياً يوم الخميس الموافق 29 مارس 2018 ، إستعرض فيه التقرير الذي أعده الوفد حول متابعة سير العملية الإنتخابية فى مصر ، وذلك فى إطار التعاون المستمر بين البرلمان العربي والهيئة الوطنية للإنتخابات فى جمهورية مصر العربية .

وتضمن التقرير إجراءات المتابعة للوفد الذى ضم 14 متابعاً من 12 دولة عربية و7 من موظفي الأمانة العامة للبرلمان العربي ، وقد وضع الوفد البرلمانى خطة تحرك لمتابعة الإنتخابات بجميع مراحلها وذلك فى 4 محافظات هى « القاهرة ، الجيزة ، الإسماعيلية، القليوبية » ، وتم تشكيل غرفة عمليات داخل الأمانة العامة للبرلمان العربي للتنسيق وتسهيل مهمة متابعي البرلمان العربي .

وقال رئيس الوفد إن الوفد تابع عملية الإقتراع فى 4 محافظات وزار 453 مركزاً إنتخابياً على مدار أيام الإقتراع الثلاثة ، كما حضر الوفد عملية الفرز فى 7 لجان .

وأضاف أن التقرير تضمن عدداً من الملاحظات سواء خلال مرحلة الحملات الإنتخابية ، ومرحلة الإقتراع ، كما رصد الوفد بعض الملاحظات الفنية والتنظيمية والتى لم تؤثر فى العملية الإنتخابية والتي يمكن معالجتها مستقبلاً.

وخلص التقرير إجمالاً إلى الإشادة بالتنظيم الجيد للإنتخابات الرئاسية لجمهورية مصر العربية 2018 ، وسلاسة اجراءاتها التي جاءت نتيجة التحضيرات المسبقة التي تضافرت فيها جهود كافة مؤسسات الدولة المصرية ، كما أشاد رئيس الوفد فى تقريره بالجهود الإحترافية المبذولة من قبل الهيئة الوطنية وكافة الهيئات القضائية التي شاركت فى التنظيم والإشراف على العملية الإنتخابية في مختلف مراحلها ، وأشاد أيضا بالدور الفاعل للقوات المسلحة والشرطة المصرية في تأمين العملية الإنتخابية وبث رسالة طمأنينة دعمت الشعب المصري في ممارسة حقه الإنتخابي وواجبه الوطني.

وهنأ البرلمان العربي جمهورية مصر العربية وشعبها الكريم بنجاح الإنتخابات الرئاسية والتي عبرت عن التطور الديمقراطي والدستوري في جمهورية مصر العربية ، وأعرب البرلمان العربي في ختام تقريره عن أصدق التهاني وأطيب التمنيات للرئيس المنتخب.

مباحثات أخوية في الجزائر

السلمي: خطة تحرك لمواجهة التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا

بوحجة: الجزائر معكم .. وكل الإمكانيات لدعم العمل العربي

الدكتور مشعل في إجتماعه مع بوحجة

قام الدكتور مشعل بن فهم السلمي رئيس البرلمان العربي، على رأس وفد رفيع المستوى من البرلمان بزيارة إلى جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية خلال الفترة من 28 فبراير ــ 2 مارس 2018م ، وذلك تلبيةً للدعوة الكريمة الموجهة من معالي السعيد بو حجة ، رئيس المجلس الشعبي الوطني للجمهورية الجزائرية .

وأجرى رئيس البرلمان العربي خلال الزيارة مباحثات مع معالي رئيس المجلس الشعبي الوطني للجمهورية الجزائرية، لتمتين علاقات التعاون والتنسيق والتشاور بين المجلس الشعبي الوطني والبرلمان العربي وبما يخدم قضايا ومصالح أمتنا العربية المجيدة .

وتطرقت المباحثات لشرح موقف البرلمان العربي تجاه القضايا الكبرى المحورية والاستراتيجية والهامة للعالم العربي، وفي مقدمتها تطورات الأحداث بشأن مدينة القدس وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخطة تحرك البرلمان العربي بشأن قرار الرئيس الأمريكي المرفوض الإعتراف بالقدس عاصمة للقوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل)، وتداعيات القرار السلبية على عملية السلام ، كما تم التطرق لظاهرة الإرهاب وتمدد الجماعات الإرهابية داخل المجتمعات العربية والتحديات التي تمثلها للأمن القومي العربي، وتدخلات بعض الدول الإقليمية في الشأن العربي الداخلي من خلال تكوين وتسليح وتمويل الميليشيات داخل الدول العربية الأمر الذي يهدد السلم والأمن في المنطقة والعالم .

وشدد الدكتور مشعل السلمي « على أن الظروف الراهنة استوجبت من البرلمان العربي أن يستلهم من تجربة المصالحة الوطنية الجزائرية للإستفادة منها في تقليل وقع الإختلافات العربية مذكراً، في سياق حديثه، بأن إنطلاقة البرلمان العربي كانت من أرض الجزائر وبدعم كبير من فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وأشاد رئيس البرلمان العربي « بسياسة الحوار والمصالحة الوطنية التي انتهجها الرئيس بوتفليقة والتي سمحت بتجنيب الجزائر تبعات ما سمي بـ «الربيع العربي» داعياً إلى «اعتمادها كمنهجية من أجل لم الشمل العربي وإحلال الاستقرار في المنطقة العربية .

ومن جانبه أكد رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري « أهمية تجاوب البرلمان العربي مع واقع الأمة لاسيما في ظل هذه الظروف الراهنة. وأبدى استعداد الجزائر الدائم للعمل على تحقيق هذا الهدف، مضيفاً بأن الرهان الحقيقي يتمثل في توظيف الإمكانات الإقتصادية المتاحة لخدمة العمل العربي المشترك داعياً إلى إفساح المجال للعلاقات الثنائية لتقريب الرؤى وتنسيق الادوار .

كما التقى رئيس البرلمان نائب رئيس مجلس الأمة الجزائري نوارة سعدية جعفري ، التى نوهت بـ»الدور الجلي الذي تقوم به الجزائر من أجل تمتين العلاقات العربية - العربية وتحقيق التكامل العربي بفضل السياسة الحكيمة لفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة».

وأشاد الدكتور مشعل بن فهم السلمي عقب استقباله من قبل وزير الشؤون الخارجية عبد القادر مساهل بـ»التجربة المتميزة التي عاشتها الجزائر من خلال تغليب الحوار والمصالحة الوطنية والأمن الاجتماعي, وذلك بفضل الدور الذي قام به رئيس الجمهورية ، عبد العزيز بوتفليقة, في هذا الشأن والتفاف الشعب الجزائري حوله, وهو ما جعل الجزائر اليوم تنعم بالأمن والأمان والنهضة والازدهار».

وأوضح رئيس البرلمان العربي أن التجربة الجزائرية تحتاجها الدول العربية التي تعيش اليوم نزاعات وحروب داخلية ، مضيفاً أن البرلمان العربي يعمل لخدمة قضايا ومصالح الأمة العربية في ظل التحديات والمخاطر الجسيمة التي تستوجب التعاون والتشاور, وفي مقدمتها موضوع مكافحة الإرهاب ، مشيراً إلى المؤتمر الثالث لرؤساء المجالس والبرلمانات العربية الذي عقد فى فبراير 2018 م اعتمد فيه رؤساء البرلمانات العربية « الوثيقة العربية الشاملة لمكافحة التطرف والإرهاب».

وثمن رئيس البرلمان العربي «الجهد المتميز الذي تقوم به الجزائر في إطار الدبلوماسية العربية وتقريب وجهات النظر بين مختلف الدول العربية ، مؤكداً « أهمية سياسة الوئام والمصالحة الوطنية والحوار في حل النزاعات» .

من جهته أكد وزير الشؤون الخارجية الجزائري عبد القادر مساهل، على ضرورة إجراء «إصلاح عميق للمنظومة العربية» ، في ظل الظروف التي يعيشها العالم العربي حالياً، معتبراً أن هذا الإصلاح من شأنه أن يمكننا كعرب من امتلاك استقلالية القرار وحل مشاكلنا بأنفسنا».

كما نوه مساهل بدور البرلمان العربي في « معالجة التحديات التي يواجهها العالم العربي سواء بالنسبة للنزاعات الموجودة في بعض المناطق أو في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف».

وجدد مساهل «وقوف الحكومة الجزائرية مع البرلمان العربي في كل ما يقدمه من اقتراحات تصب في إطار حل المشاكل للقضايا العربية وتعزيز القدرات العربية فى التعامل معها ، وذلك من خلال «تحقيق التكامل بين الحكومات والبرلمانات العربية خدمة للأهداف المسطرة من أجل إعطاء الجامعة العربية دورا كبيرا لحل مختلف النزاعات».

وفي إجتماعه مع وزير خارجية الجزائر عبدالقادر مساهل

والمناعي في ندوة حقوق الإنسان

عائشة المناعي

شارك البرلمان العربي ممثلاً بمعالي الدكتورة عائشة المناعي عضو البرلمان العربي ، بندوة اليوم العربي لحقوق الإنسان ، تحت عنوان «حقوق الإنسان والتنمية المستدامة: دور السلطة القضائية في تحقيق التنمية المستدامة» ، والتي عقدت الأربعاء 14 مارس 2018م بمقر جامعة الدول العربية ، بالقاهرة.

ونظم هذه الندوة لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) بالشراكة مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من خلال إدارة حقوق الإنسان وإدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي .

وأكدت الدكتورة عائشة المناعي في مداخلاتها أهمية دور السلطة القضائية في تحقيق التنمية المستدامة بصفتها الجهة المكلفة في تفسير معاهدات حقوق الإنسان وتطبيق أحكامها، بالإضافة إلى تبادل الخبرات وأفضل الممارسات الدولية والإقليمية في مجال دور القضاء في تحقيق التنمية المستدامة.

اللافي في مؤتمر المرأة العربية

أحلام اللافي

شارك البرلمان العربي ممثلاً بمعالي الدكتورة أحلام اللافي ، عضو البرلمان العربي في إجتماعات الدورة (37) للجنة المرأة العربية ، ,والتي عقدت بالجمهورية التونسية يوم الخميس الموافق 1 مارس 2018 م ، تحت شعار «المرأة من أجل مجتمعات آمنة في المنطقة العربية». وناقش الإجتماع عدداً من الموضوعات الهامة بشأن تمكين المرأة العربية والنهوض بأوضاعها ، ومناهضة العنف ضد المرأة في المنطقة العربية ، وتنفيذ أجندة المرأة والأمن والسلام ومكافحة الإرهاب .

كما شاركت اللافي في الإجتماع التحضيري للدورة (62) للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة ، يوم الجمعة 2 مارس 2018م – بالجمهورية التونسية، والذي عقد بهدف توحيد رؤى الدول العربية وإعتماد موقف عربي موحد حول تحقيق «المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الريفية : الفرص والتحديات» (والذي يمثل شعار الدورة 62 التي عقدت خلال الفترة 12 – 23 مارس 2018م في نيويورك.

والبرلمان العربي يقدم رؤيته لمكافحة الإرهاب فى بوخاريست

عبد الكريم قريشي

شارك البرلمان العربي ممثلًا بالدكتور عبد الكريم قريشي، في أعمال الجلسة العامة الثانية عشرة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، والتي عقدت بتاريخ 15 و16 فبراير 2018م بمقر مجلس النواب في العاصمة الرومانية بوخاريست.

وجاءت مشاركة البرلمان العربي في أعمال الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط انطلاقاً من علاقات التعاون والتنسيق بين الجانبين وبعد أيام من توقيع مذكرة تفاهم بين البرلمان العربي والجمعية،وناقشت الجلسة تهديدات الإرهاب وتطورها، إلى جانب عدد من الموضوعات المتعلقة بالتطورات السياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط، وتيسير التجارة ودعم الإستثمارات، والتغيرات المناخية، وحقوق الإنسان والهجرة، وحماية التراث الثقافي.

وقدم الدكتور قريشي ورقة عمل تناولت رؤية البرلمان العربي في قضايا مكافحة الإرهاب، ودعم قضية العرب الأولى فلسطين. وسبق إن أصدر البرلمان العربي والجمعية البرلمانية للبحر المتوسط بياناً مشتركاً بشأن فلسطين وقعه رئيسا البرلمان العربي و الجمعية البرلمانية للبحر المتوسط على هامش مشاركة الجمعية في الجلسة الإفتتاحية لمؤتمر البرلمان العربي ورؤساء البرلمانات العربية الذي عقد يوم السبت 10 فبراير 2018م بالقاهرة، وأكدا فيه على إقامة دولة فلسطين المستقلة داخل حدودها قبل عام 1967، والحفاظ على الوضعية القانونية لمدينة القدس .

يذكر أن البرلمان العربي يكتسب صفة عضو مراقب في الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط منذ عام 2009م.

المرابطي: الإنتماء والهوية ضمان للأمن القومي العربي

نور الدين المرابطي

أكد الدكتور مشعل بن فهم السُلمي، رئيس البرلمان العربي أن الإنتماء والهوية أحد أهم ضمانات الأمن القومي العربي، وأن مهمة تعزيز الإنتماء وتكريس الهوية مهمة سامية وكبيرة، تتطلب حشد الهمم والجهود للتغلب على الصعوبات الجسيمة في ظل التحديات الخطيرة والظروف والمتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية التي تحيط بالمنطقة العربية، والصراعات الداخلية التي تجري في بعض الدول العربية، وما أحدثته هذه المتغيرات والصراعات الداخلية، والتدخلات الخارجية، من إضطرابات وتشريد لملايين من المواطنين الأبرياء وخاصة النساء والأطفال.

وأوضح « رئيس البرلمان العربي - في كلمته يوم الخميس 28 فبراير 2018م، والتي ألقاها نيابةً عنه معالي النائب نور الدين المرابطي أمام المؤتمر الوزاري الذي عقد بجمهورية تونس حول الإنتماء والهوية » أن البرلمان العربي يسعى لبلورة جهوده فى سبيل تعزيز الإنتماء وتكريس الهوية العربية من خلال حشد الهمم والجهود للتغلب على الصعوبات الجسيمة التي تمر بها الأمة العربية، وهذا ما عكسته تحركات البرلمان العربي تجاه هذه التحديات.

وأضاف رئيس البرلمان أن البرلمان العربي، استشعاراً منه بمسؤولية مواجهة هذه التحديات، كان سباقاً في اتخاذ التدابير والمبادرات البرلمانية الهادفة لتطوير أنظمة الحماية للفئات الأضعف والأكثر احتياجاً التي تضررت ومازالت تتضرر بفعل النزاعات والعمليات الإرهابية الجبانة وما نتج عنها من تشريد ونزوح قسري، خاصةً النساء والأطفال وذوي الإحتياجات الخاصة، لذا أقر البرلمان العربي مبادرة تعزيز حقوق اللاجئين السوريين، وبادر بمشروع تحديث الإتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية التي أصبحت مبادرته أساساً لتعديل الإتفاقية في جامعة الدول العربية، كما يعمل البرلمان العربي حالياً على إعداد مشروع قانون عربي موحد لتنظيم أوضاع اللاجئين والنازحين من النساء والأطفال العرب، بما ينسجم مع المواثيق والمعايير والمبادئ العربية والدولية، ويتضمن آليات تكفل معالجة مشكلاتهم، وتحقق دمجهم في المجتمع، ومنها القضايا الخاصة بالإنتماء والهوية.

رئيس البرلمان العربي:

- وثيقة برلمانية شاملة لمكافحة التطرف والإرهاب

- القضية الفلسطينية .. قضية العرب الأولى

رئيس البرلمان العربي مشعل السلمي

طالب رئيس البرلمان العربي الدكتور مشعل بن فهم السلمي بتضافر الجهود العربية لمواجهة تنامي ظاهرة الإرهاب المقيت والتطرف والغلو، وتمدد الجماعات الإرهابية المسلحة داخل الدول العربية، وتداعيات كل ذلك على وحدة ونسيج الأمة العربية .

وقال في كلمته أمام المؤتمر الثالث لرؤساء المجالس والبرلمانات العربية « إننا نجتمع ، إنطلاقاً من مسؤولياتنا وأدوارنا ومهام برلماناتنا ومجالسنا العربية، لنعلن معاً ونقر وثيقة عربية شاملة، لمكافحة التطرف والإرهاب، وفق مقاربة جديدة، ورؤية شاملة ومعمقة، تستهدف معالجة جذور المشكلة، والتعامل مع أبعادها الاجتماعية، والفكرية، والنفسية، والتربوية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، جنباً إلى جنب مع البعد العسكري والأمني.

وأضاف السلمي « أن الوثيقة العربية الشاملة لمكافحة التطرف والإرهاب تمثل إسهاماً برلمانياً عربياً من منظور شعبي، يتكامل مع السياسات والإجراءات الرسمية العربية، ويعبر عن الظروف بالغة الدقة التي تعيشها أمتنا العربية، ويضفي رؤيتنا وهويتنا العربية على الجهود الدولية والإقليمية إزاء محاربة الإرهاب، بكافة أشكاله وصوره، وإدانة الجرائم والممارسات الوحشية والمستنكرة، للتنظيمات والجماعات الإرهابية، من جرائم ضد الإنسانية جمعاء

وشدد السلمي على « إن التهديد الذي لا يقل خطره عن الإرهاب المقيت على أمننا القومي العربي، بل على الأمن والسلم الدوليين، ما تمثله القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل)، الغاصبة للأراضي العربية في فلسطين وسوريا وجنوب لبنان، وممارساتها العنصرية وجرائمها المستمرة ضد الشعب الفلسطيني الصامد، وتحديها السافر للإجماع الدولي وقرارات الشرعية الدولية، مما يتطلب من الجميع، تحمل المسؤولية تجاه هذه القوة الغاشمة، وإلزامها بقواعد القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، وبمبادرة السلام العربية، باعتبارها السبيل الوحيد لإحلال السلام الدائم والشامل في المنطقة والعالم.

وحيث أن القضية الفلسطينية تمثل القضية المركزية والجوهرية لأمتنا العربية، بل لأحرار العالم وأصحاب الضمير الحي، وإقرار حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الوطنية المستقلة ذات السيادة، على ترابه الوطني على حدود الرابع من يونيو 1967م، وعاصمتها الأبدية مدينة القدس، لذا صدر عن المؤتمر بياناً يعبر عن الموقف الراسخ للشعب العربي لنصرة القدس والقضية الفلسطينية.

وأشاد رئيس البرلمان العربي بما تقوم به المملكة العربية السعودية من أعمال كبيرة وجهود عظيمة خدمةً للحرمين الشريفين وقاصديهما من الحجاج والمعتمرين والزوار، والتي أبرزت الصورة المشرقة للحرمين الشريفين، وأظهرت قيم ومبادئ الإسلام العظيمة والصورة الحقيقية للمسلمين، هذه الجهود والأعمال العظيمة يقدرها ويثمنها أبناء الأمة العربية والإسلامية، لذا صدر بيان عن المؤتمر، بشأن الإشادة بما تقوم به المملكة العربية السعودية من جهود وعناية ورعاية للحرمين الشريفين، وخدمتهما وتحقيق الأمن وتوفير كل سبل الراحة لقاصديهما من الحجاج والمعتمرين والزوار.

إجتماع رؤساء البرلمانات والمجالس العربية

الأمين العام أحمد أبو الغيط

أبـو الغيـط في كلمتـه أمام المؤتمـر الثالث للبرلمـان العربي ورؤسـاء البرلمانـات العربية:

يطالب برؤية عربية شاملة لمكافحة الإرهاب

طالـب الأمـين العـام لجامعـة الـدول العربيـة أحمـد أبـو الغيـط إلى دعـم وتحديـث وتمكـين المنظومـة العربيـة لمجابهـة الإرهـاب لتصير أكثر قـدرة عـلى التعامل مـع التهديـدات الإرهابية في صورهـا المختلفـة والمتجـددة، واسـتباقها عـلى كل المسـتويات وإجهاضهـا، مؤكـداً على ضرورة أن يكـون العمـل أمنيـاً ومالياً وقضائيـاً وإعلاميـاً ودينياً.

جـاء ذلـك في كلمـة أبـو الغيـط أمـام الجلسـة الافتتاحيـة لأعـمال المؤتمـر الثالـث للبرلمـان العربيـة ورؤسـاء المجالـس والبرلمانـات العربيـة بمقـر الأمانـة العامـة للجامعـة العربيـة.

وقـال أبـو الغيـط :»إن تنظيـمات الإرهـاب، وكـما صـار واضحـاً للجميـع، تعمـل بشـكل متضافـر فيـما بينهـا عـبر المنطقـة العربيـة، والأقاليـم المجـاورة لنـا»، مؤكـداً أنـه لا يمكـن التصـدي لمخططاتهـا سـوى باسـتجابة جماعيـة، وعمـل منسـق متواصـل عـلى المسـتوى العربي.

وأضـاف أن مكافحـة الإرهـاب بنـدٌ حـاضر باسـتمرار عـلى أجنـدة الأمانـة العامـة، وعنـصر رئيـسي في اتصالاتنـا مـع المؤسسـات العربيـة المعنيـة؛ وفي مقدمتهـا الأمانـة العامـة لمجلـس وزراء الداخليـة العـرب، وكـذا الأزهـر الشريـف وجامعـة نايـف العربيـة للعلـوم الأمنيـة وغيرهـا مـن المؤسسـات الإقليميـة والدوليـة ذات الصلـة، مؤكـداً أن المجـال مـا زال واسـعاً لإنجـاز المزيـد عـلى صعيـد مكافحـة الإرهـاب في إطـار منظومـة العمـل العـربي المشـترك.

ولفـت أبـو الغيـط إلى أن جامعـة الـدول العربيـة تعقـد الأمـل عـلى البرلمـان العـربي للقيـام بـدور فعـال في تجسـيد إرادة الـدول والمجتمعـات العربيـة في تحقيـق الحريـة والديمقراطيـة والعدالـة الاجتماعيـة واحـترام حقـوق الإنسـان وسـيادة القانـون.

وقـال أبـو الغيـط إنـه بـدون إرسـاء دعائـم الحكـم الرشـيد لـن نتمكـن كـدول وشـعوب ومؤسسـات وطنيـة وقوميـة مـن مواكبـة تحديـات العـصر ومـا تفرضـه تلـك التحديـات مـن ضرورات لترسـيخ قواعـد المشـاركة السياسـية وحُكـم القانـون والتعدديـة والعمـل البرلمـاني الحر.

وأكـد أن المؤتمـر يكتسـب أهميـة خاصـة كونـه يُكـرِّس أعمالَـه لبلـورةِ رؤيـةٍ عربيـة شـاملةٍ لمواجهـة التطـرف والإرهـاب، مشـدداً عـلى أنـه لا توجـد قضيـة تحظـى بهـذا القـدر مـن الإجـماع عـبر العـالم العـربي، مـن محيطـه لخليجـه، مثـل قضيـة مكافحـة التطـرف والإرهـاب.

واعتـبر أبـو الغيـط أن هـذا الإجـماع الواسـع، الـذي يشـمل الحكومـات والشـعوب عـلى حـد سـواء، هـو أكـبر نقـاط القـوة في موقفنـا العـربي الصلـب ضـد الإرهـاب.

وتابـع أبـو الغيـط :» لقـد رفضـت مجتمعاتنـا العربيـة الإرهـاب الأسـود، بـكل صـوره وأشـكاله وبكافـة أسـاليبه وجماعاتـه، ورفضتـه الأمـة رفضـاً قاطعـاً وتـبرأت مـن مرتكبـي جرائمـه والمحرضـين عليهـا والداعمـين لهـا.

وأكـد أبـو الغيـط أن للبرلمانـات العربيـة، باعتبارهـا محـل الإرادة الجامعـة للشـعوب والمـرآة الصادقـة لهـذه الإرادة، دوراً في بلـورة هـذا الرفـض المُجتمعـي الشـامل حيـث أن عليهـا ترجمـة هـذا الاصطفـاف الشـعبي الواضـح في صـورة إجـراءات وقوانـين وتشريعـات مـن أجـل تمكـين الحكومـات وأجهـزة الأمـن والفاعليـات الدينيـة والمجتمعيـة مـن التصـدي لهـذه الآفـة المدمـرة، واقتـلاعِ تلـك الجرثومـة الخطـيرة مـن تربتنـا بـل واجتثاثهـا مـن العقـول التـي ضلـت طريقهـا، وأوغلـت في التطـرف وتشربـت أفـكاراً لا علاقـة لهـا بالديـن، بـل هـي عـلى النقيـض مـن الرسـالة الربانيـة عـلى طـول الخـط.

وأعـرب أبـو الغيـط عـن أملـه في أن يتوصـل المؤتمـر إلى نتائـج تعكـس حجـم المسـئولية التاريخيـة الملقـاة عـلى عاتـق المشـاركين فيـه كممثلـين للشـعوب العربيـة التـي تسـتحق السـلام والاسـتقرار والازدهـار والتنميـة والغـد الأفضـل .

رئيس الاتحاد البرلماني الدولي أمام المؤتمر الثالث للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية:

ربط الإرهاب بالإسلام غير مقبول

جابرييلا بارون
رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

أكـدت جابرييـلا بـارون رئيـس الاتحـاد البرلمـاني الـدولي أن الإرهـاب لا ديـن لـه و لا جنسـية وربـط الإرهـاب بالإسـلام أمـر خاطـئ و غـير مقبـول ، فالقـرآن واضـح في التأكيـد عـلى رسـالة الإسـلام الأساسـية وهـي السـلام.

وقالـت بـارون في كلمـة لهـا في الجلسـة الافتتاحيـة للمؤتمـر الثالـث للبرلمـان العـربي ورؤسـاء المجالس والبرلمانـات العربيـة « إن الإرهـاب يهـدد العـالم بـأسره ويجـب عـلى المجتمـع الـدولي محاربته.

وأشـارت إلى أوجـه التشـابه بـين المجتمعـات العربيـة ومجتمعـات أمريـكا اللاتينيـة، قائلـة لدينـا خمسـة ألاف كلمـة متشـابهة بـين العربيـة والإسـبانية، كـما لدينـا نفـس الطبـاع مثـل حسـن الضيافـة والسـلام و لدينـا نفـس الإحباطـات.

ورفضـت الاتهامـات التـي توجـه للشـعوب العربيـة والأمريكيـة اللاتينيـة قائلـة : لـن نقبـل أن يقـول أحـد عَلِينـا أننـا مجرمـون ، معربـة عـن رفضهـا للأصـوات التـي تحـرض عـلى الكراهيـة ضـد شـخص بسـبب لـون جلـده أو دينـه ، مشـيرة في هـذا الصـدد إلى القـرارات غـير القانونيـة التـي تسـتهدف وضـع القـدس .

وأوضحـت أن الاتحـاد البرلمـاني الـدولي يقـوم بجهـود لتعزيـز مكافحـة الإرهـاب وتنظيـم ورش ولجـان تترأسـها المجموعـة العربيـة، مؤكـدة حـرص الاتحـاد عـلى الاهتـمام بمكافحـة الإرهـاب وغسـيل الأمـوال والاتجـار بالبـشر.

وقالـت "سـيكون لدينـا نقاشـاً فيـما يتعلـق بالعقـد الـدولي للهجـرة واللاجئـين وسـيكون لـدى الاتحـاد أربعـة مفوضـين في هـذا الشـأن وسـوف نعمـل عـن كثـب لهـذا الاتفـاق الـدولي."

البرلمان العربي ورؤساء البرلمانات العربية يعتمدون بالإجماع الوثيقة العربية الشاملة لمكافحة التطرف والإرهاب

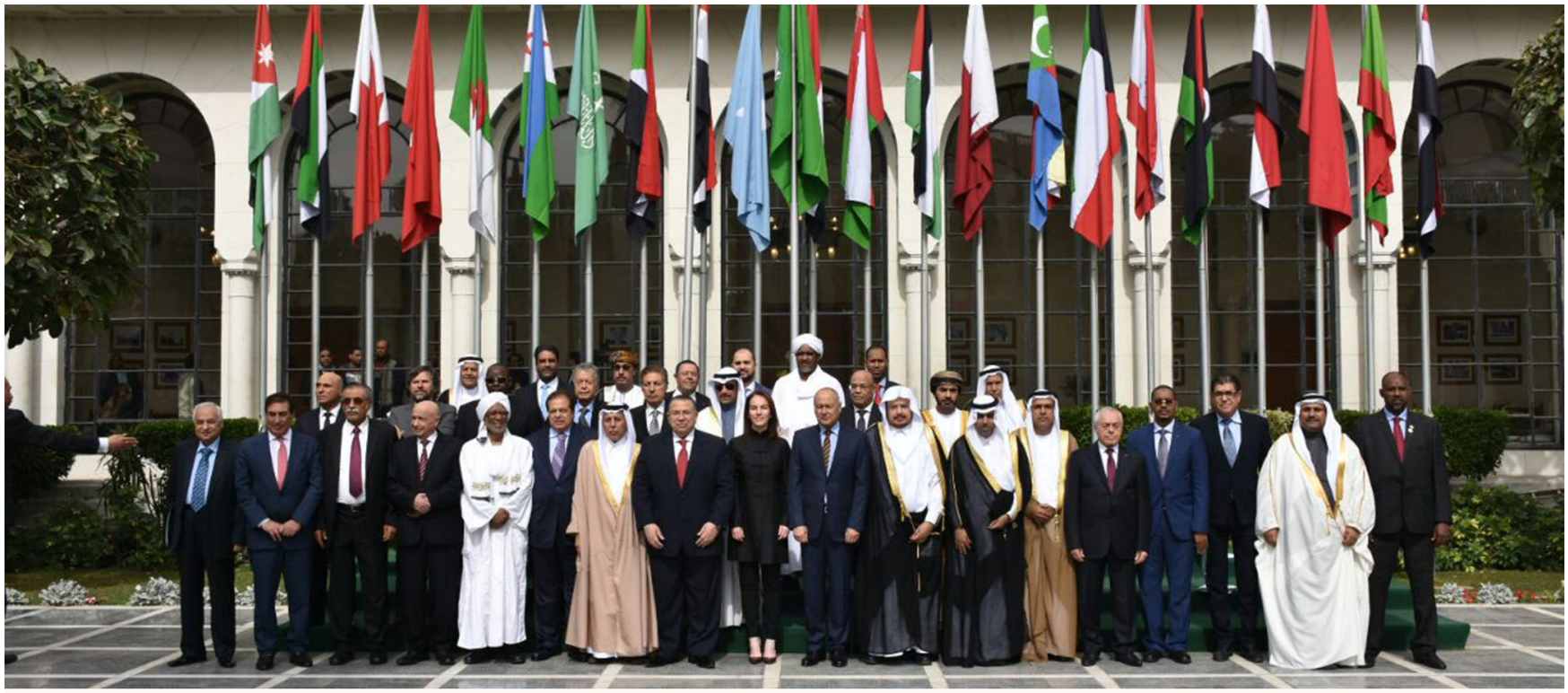

إعتمد البرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية الوثيقة العربية الشاملة لمكافحة التطرف والإرهاب، جاء ذلك خلال مؤتمر البرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية الذي عقد بتاريخ 10 فبراير 2018م، والذي دعا له البرلمان العربي إستشعاراً منه لما يمثله التطرف والإرهاب من تحدٍ جسيم يواجه الدول والمجتمعات العربية، وإدراكا للمستجدات التي تستوجب مضاعفة العمل العربي المشترك لمواجهة تنامي التطرف والإرهاب المقيت وتمدد الجماعات الإرهابية المسلحة داخل الدول العربية والمدعومة من قوى إقليمية ودولية، وتداعيات كل ذلك على الأمن القومي العربي ووحدة ونسيج المجتمعات العربية.

شهد المؤتمر حضور أصحاب المعالي رؤساء البرلمانات والمجالس العربية، والأمين العام لجامعة الدول العربية، ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي، ورئيس الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، وممثل رئيس برلمان عموم إفريقيا، وممثل شيخ الأزهر الشريف، وممثل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، وممثل الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وممثل الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب، وشارك الجميع في إعداد «الوثيقة العربية الشاملة لمكافحة التطرف والإرهاب» التي خرجت عن المؤتمر، والتي تمثل مقاربة جديدة ورؤية شاملة ومعمقة عالجت جذور المشكلة في أبعادها المختلفة الاجتماعية، والفكرية، والنفسية، والتربوية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، جنباً إلى جنب مع المواجهات العسكرية والأمنية لمكافحة التطرف والإرهاب.

وعكست الوثيقة المسؤولية التضامنية للمجالس والبرلمانات العربية بما يكفل الحفاظ على سيادة الدول العربية ووحدتها وسلامة مجتمعاتها، ودرءاً للمخاطر الحقيقية على الأمن القومي العربي.

وأعتمدت الوثيقة مضامين جديدة وشاملة لمعالجة التطرف والإرهاب وشكلت وثيقة هامة في تاريخ العمل البرلماني العربي بما تضمنته من مواقف وتدابير توافق عليها رؤساء المجالس والبرلمانات العربية، والتي تمثل رؤية برلمانية عربية موحدة تجاه مكافحة التطرف والإرهاب، ورفعها البرلمان العربي إلى جامعة الدول العربية لإعتمادها.

وشددت الوثيقة أنه لا تعد أعمالاً إرهابية، حالات الكفاح بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الإحتلال الأجنبي والعدوان من أجل التحرر وتقرير المصير، وفقاً لمبادئ القانون الدولي، ولا يعتبر من هذه الحالات كل عمل يمس بالوحدة الترابية لأي من الدول العربية.

وثمنت الوثيقة ما حققته الدول العربية وقواتها المسلحة وأجهزتها الأمنية من نجاحات بتوجيه ضربات موجعة للتنظيمات والميليشيات الإرهابية، وطالبت بتوحيد جهود الدول العربية، ضد كافة أشكال التطرف والإرهاب وفي مختلف بقاع العالم العربي، من أجل اجتثاث الإرهاب من جذوره والقضاء عليه نهائياً. وتدعو الوثيقة لاتخاذ كافة التدابير الممكنة لحظر التحريض والتبرير والتحبيذ والتشجيع على ارتكاب أعمال إرهابية، وضرورة التعاون والتنسيق بين الدول العربية في اتخاذ ما قد يكون ضرورياً ومناسباً ومتفقاً مع التزامات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة وعلى المستوى الوزاري وعلى مستوى المجالس الوزارية المعنية وما هو متفق عليه موجب القانون الدولي، بشأن مكافحة التحريض على الإرهاب .

وأكدت الوثيقة على ضرورة التصدي للأجندات المذهبية والطائفية ومحاولات التدخل في شؤون الدول العربية، ووضع حد لتجاوزات الدول الإقليمية رعاة الطائفية والإرهاب والتطرف في المنطقة العربية.

وطالبت بنشر مفاهيم الدين الإسلامي السمح بشأن التعارف والتسامح والحوار البناء بين مختلف الدول والأديان والثقافات، وحماية ونشر وترسيخ هذه المفاهيم والمحافظة عليها وتعزيزها لدى الأفراد والمجتمعات.

ودعت الوثيقة إلى تعزيز قدرة الأمة العربية السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية جنباً إلى جنب مع قدراتها الأمنية والعسكرية ضمن منظومة الأمن القومي العربي ومكافحة الإرهاب.

ودعت الوثيقة لإيقاف الحملات الإعلامية المعادية بين الدول العربية، وتوثيق العلاقات بينها ضمانًا للتعاون الجماعي وتوحيد الصف لمواجهة أسباب الإرهاب، ودرء المطامع الخارجية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية.

وطالبت باتخاذ كافة التدابير العربية المشتركة لمنع تمويل العمليات الإرهابية أو الإرهابيين ووقف كل مصادر الإمدادات المادية والعسكرية أو تهديد أمن الدول الأخرى بأي وسيلة غير مشروعة.

وحثت على اتخاذ كافة التدابير العربية المشتركة لعدم استخدام أراضي أي من الدول العربية في إقامة منشآت أو معسكرات تدريب للمليشيات والتنظيمات الإرهابية، ومنع إيواء العناصر الإرهابية والمتطرفة أو توفير ملاذاً آمناً لهم أو السعي في تأييدهم في أي محفل إقليمي أو دولي.

وشددت على إعلاء مبدأ وحدة الأمن القومي العربي، المتمثل في أن أي اعتداء على أية دولة عربية هو اعتداء على الدول العربية جميعًا، بما يُفضي إلى سياسة وطنية مفادها أن الأمن الوطني جزءً لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، ولا يعمل بمعزل عنه، وذلك هو السبيل الأنجع في تحصين الوطن العربي من ويلات الإرهاب واختراقات الجماعات والتنظيمات الإرهابية.

وأكدت الوثيقة ضرورة تسوية النزاعات العربية سلمياً, مما يسهم فى تفويت الفُرصة أمام المتربصين والمنظمات الإرهابية فى استغلال معاناة الشعوب والضيق نتيجة الصراعات، ودعت لإعتماد خطة لإدارة الأزمات ومواجهة الكوارث وإرساء السلام والحيلولة دون نشوء نزاعات جديدة، والحد من الآثار السلبية لتزايد اعداد اللاجئين والنازحين في المنطقة، ومؤازرة ودعم البلدان العربية التي ترزح تحت الصراعات، أو التي تمر بمراحل ما بعد النزاعات وإعادة الإعمار، لإرساء السلام وتثبيت دعائم الدولة.

ودعت الوثيقة لضرورة منع استخدام قوانين اللجوء السياسى والهجرة كمأوى آمن للإرهابيين، وتعزيز التعاون بين الدول العربية لتسليم المتورطين في الأعمال الإرهابية الذين صدرت ضدهم أحكام من دولهم، ومراعاة جميع دول العالم قواعد اللجوء السياسي وآدابه وفقاً لمبادئ القانون والعرف الدولي.

وأكدت الوثيقة على الرفض القاطع للقرار الصادر من الإدارة الأمريكية الإعتراف بمدينة القدس المحتلة عاصمة للقوة القائمة بالاحتلال، ونقل السفارة الأمريكية إليها، لعدم

مشروعيته وفق القانون الدولي، والتأكيد أن القدس عاصمةً أبدية لدولة فلسطين، والتصدي لكافة محاولات تغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى، وفي مدينة القدس المحتلة.
ودعت الوثيقة لتفعيل الإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية «الأبعاد الاجتماعية»، المنعقد في القاهرة بجمهورية مصر العربية بتاريخ 7 إبريل 2016م، والمعتمد من القمة العربية السابعة والعشرين بالعاصمة الموريتانية نواكشوط يوليو 2016م، والتأكيد على إدراج أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الإنمائية الوطنية في البلدان العربية، ودعت الى الاستفادة من أدوات التمويل والدعم سواء العربية أو الدولية المتوفرة لإحراز تقدم ملموس بشأن قضية مكافحة الفقر كقضية محورية على أجندة التنمية المستدامة 2015 - 2030.
كما دعت بتعزيز الجهود الرامية لتنفيذ المبادرات العربية ذات الصلة بالتشغيل ومحاربة البطالة، خاصةً تفعيل قرارات القمة العربية التنموية الأولى (الكويت: 2009) وخاصة القرار رقم (9) بشأن البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية، والاستفادة من مبادرة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – أمير دولة الكويت بشأن توفير الموارد المالية اللازمة لدعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، كإحدى الآليات الاجتماعية للقضاء على الإرهاب.
وطالبت بإنجاز مشاريع تنموية عربية مشتركة، ثنائية ومتعددة الأطراف، تكون بمثابة مشروعات قومية تعضد وحدة الشعب العربي، وتفتح المجال أمام استيعاب طاقات الشباب العربي، وعلى سبيل المثال: مشروع قومي بشأن التكامل الصناعي بين بعض الدول العربية، مشروع قومي لدعم التكامل الزراعي بين الدول العربية،مشروع عربي مشترك للاستخدام السلمي للطاقة النووية. وثمنت الوثيقة دور دولة الكويت في إقامة مؤتمر إعادة إعمار الموصل وشمال العراق والذي عُقد في فبراير 2018 في دولة الكويت.
وطالبت بإنشاء مراكز لمكافحة الفكر المتطرف في الدول التي لا توجد بها، على غرار المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف «إعتدال» بالمملكة العربية السعودية، لتعزيز ثقافة الاعتدال والتسامح وتقبل الآخر، والتصدي وتفنيد حجج المتطرفين والمنظرين للإرهاب والمحرضين عليه، والعمل على مناصحة المغرر بهم، ومركز الاتصالات الرقمي «صواب» في دولة الإمارات العربية المتحدة بهدف استخدام شبكات التواصل الاجتماعي للرد على الأنشطة الدعائية للتنظيمات الإرهابية، وكذلك مركز «هداية» باعتباره مؤسسة دينية للتدريب والحوار.
وثمنت الوثيقة دور الأزهر الشريف في العالم الإسلامي والاستفادة من قدراته وعلاقاته على المستويات العربية والإسلامية والدولية.
ودعت للاستفادة من مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة بإنشاء وزارة للتسامح، والإستفادة من برامج منتدى «حوار المنامة» بمملكة البحرين، خاصةً بشأن دراسة التهديدات الأمنية ومكافحة الإرهاب.
وكلفت الوثيقة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إنشاء مجلس تنسيقي عربي لمراكز مكافحة الفكر المتطرف في الدول العربية، وإنشاء قاعدة بيانات لهذه المراكز بغرض تسهيل التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات بينها.
ودعت الوثيقة إلى التزام وسائل الإعلام العربية بعدم بث الشائعات والأخبار الكاذبة والترويج لها بما ينال من وحدة وإستقرار الدول العربية، وطالبت بسن التشريعات اللازمة لتجريم تحريض أو تشجيع أو تبرير أو تحبيذ أي من وسائل الإعلام على الفكر المتطرف ورعاية الإرهاب، ومراجعة قوانين الصحافة والإعلام في كل بلد عربي لرصد وتجريم هذه الممارسات، ودعت الوثيقة لدعم الكتاب والمفكرين في مجال نشر ثقافة الوسطية والاعتدال ومكافحة التطرف والإرهاب،

ودعم المراكز المعنية بهذا المجال مثل مركز الوسطية بدولة الكويت.
وطالبت الوثيقة بسن تشريع وطني لمكافحة دعم وتمويل الإرهاب في كل الدول التي لايوجد بها تشريع خاص بمكافحة الإرهاب، والعمل على تطويرها بشكل دوري دون المساس بالتشريعات الخاصة بحقوق الإنسان، وبما يحفظ سيادة الدولة، كما دعت لاتخاذ التدابير اللازمة نحو تصديق الدول العربية، غير المصادقة، على الاتفاقيات العربية المشتركة بشأن مكافحة الإرهاب، وصولاً إلى تحقيق إجماع عربي على التشريعات الموحدة باعتبارها أحد الأركان المهمة لتعزيز العمل العربي المشترك في مجال مكافحة الإرهاب، ودعت إلى تحديث الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بما يتلاءم مع التحديات المستجدة وتمدد التنظيمات الإرهابية واختلاف أساليبها وتطور عملياتها، بحيث تتضمن آليات لمنع وصول التمويل للتنظيمات الإرهابية وتجريم دفع الفدية، ورفض كل أشكال الابتزاز من قبل الجماعات الإرهابية، وتحديد آليات لتبادل المعلومات وتوثيق مجالات التعاون الأمني بين الدول العربية، وكذا التعامل مع وسائل التكنولوجيا الحديثة في الحد من مخاطر الفكر الإرهابي.
وطالبت الوثيقة بتفعيل اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي وآليتها التنفيذية، التي اعتمدها مجلس وزراء العدل العرب في أبريل 1983، ودخلت حيز النفاذ في أكتوبر 1985م.
وأكدت ضرورة مواءمة التشريعات الوطنية في الدول العربية مع الاتفاقيات العربية المشتركة في مجال مكافحة الإرهاب وتجريم الفكر المتطرف، وتجريم الصور المستحدثة من الجرائم الإلكترونية، والإرهاب الإلكتروني. ودعت الوثيقة للإسراع في إعداد اتفاقية أممية شاملة لمكافحة الإرهاب، تميز بين الإرهاب والحق المشروع للدول والمجتمعات في مقاومة الاحتلال.
وأكدت الوثيقة على ضرورة مراجعة المناهج في كافة المراحل التعليمية باستمرار، والتأكد من خلوها من مظاهر التعصب والغلو والتطرف والعنف والكراهية والتكفير، وكل ما يؤجج الطائفية داخل المجتمع الواحد.
واقترحت إنشاء صناديق عربية وطنية لحماية ودعم ضحايا الإرهاب، ووضع آلية عملها، واختتمت الوثيقة بآلية تنفيذ أكدت على اعتبار الوثيقة أساساً لتحديث وتطوير التشريعات العربية لمكافحة الإرهاب (الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، والاتفاقية العربية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والقانون العربي النموذجي لمكافحة الإرهاب، والاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب، وتكليف البرلمان العربي بمراجعة الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بالتعاون والتنسيق مع مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب، والجهات الأخرى ذات الصلة.وأهمية اعتماد منظومة مؤشرات عربية لقياس وتقييم مدى التقدم في تحقيق أهداف وغايات ما ورد بالوثيقة من رؤى لمكافحة الإرهاب.
و ثمّنت الوثيقة إنشاء إدارة مستقلة لمكافحة الإرهاب داخل هيكل جامعة الدول العربية، ونشدد على أهمية التنسيق والتعاون بين كافة خطط وجهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها الدول في إطار جامعة الدول العربية.

الدكتور عبدالله آل الشيخ:

السعودية تقود العالم العربي والإسلامي لمحاربة الإرهاب

الدكتور عبدالله آل الشيخ

أكد معالي رئيس مجلس الشورى السعودي الدكتور عبدالله بن ابراهيم آل الشيخ أن المملكة العربية السعودية تتصدى ومن خلال دورها القيادي البارز في العالمين العربي والإسلامي وعلى المستويين الإقليمي والدولي لآفة التطرف والإرهاب ... حيث تعد المملكة من أوائل الدول التي قامت بخطوات جادة لمكافحة التطرف والإرهاب بكافة الوسائل الفكرية والثقافية والاقتصادية.

وقال آل الشيخ إن المملكة تعد على المستوى الإقليمي من الدول المشاركة والنشطة في محاربة التطرف والإرهاب حيث أنها من ضمن التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي والمؤسس للتحالف الإسلامي لمكافحة الإرهاب في المنطقة الذي يضم 41 دولة عربية وإسلامية، وأقامت مركز عمليات مشتركة في الرياض لتنسيق ودعم العمليات العسكرية وتطوير البرامج والآليات اللازمة للتصدي له والقضاء عليه، وتجريم ممولي الجماعات الإرهابية.

وأضاف أن المملكة تعمل إقليمياً على محاربة الإرهاب واجتثاثه من جذوره وتجفيف منابعه من خلال عاصفة الحزم وإعادة الأمل في اليمن وتشكيل التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن ودحر المليشيات الحوثية الإرهابية المتطرفة لما ارتكبته من جرائم بحق الشعب اليمني ونشر الفوضى والتطرف والإرهاب والانتهاكات الحدودية مع المملكة بدعم ورعاية من النظام الإيراني المتطرف ، مشيراً إلى أن الرياض احتضنت القمم الخليجية العربية الإسلامية – الأمريكية وتوجت هذه القمم بتأسيس المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف (اعتدال)، الذي جاء كمبادرة من المملكة لمواجهة الفكر المتطرف المؤدي للإرهاب، ليقوم المركز بدور عالمي كبير لتجفيف منابع الفكر المتطرف وإتاحة التجارب والممارسات الجيدة ونشرها على مستوى العالم كونه مرجعاً عالمياً رئيساً في مجال مكافحة الفكر المتطرف، من خلال رصده وتحليله للتصدي له ومواجهته والوقاية منه والتعاون مع الحكومات والمنظمات لنشر تعزيز ثقافة الاعتدال.

كما تبذل المملكة جهوداً كبيرة في محاربة الأفكار المتطرفة من خلال إنشائها مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات (كايسيد) لإنشاء جيل قادر على التعارف والتعايش بسلام ونشر ثقافة الحوار والتسامح وقبول الآخرين.

الدكتور علي عبد العال:

مصر حذرت العالم من خطر الإرهاب

الدكتور علي عبد العال

قال رئيس مجلس النواب المصري الدكتور على عبد العال

« إن جمهورية مصر العربية كانت سباقة في تحذير العالم من تنامي خطر الإرهاب، واثاره السلبية المدمرة على الأوطان والشعوب، فكانت أول من دعت لعقد مؤتمر عالمي لبحث سبل مواجهة الظاهرة، وآلت على نفسها أن تتحمل حتى الآن عبء التصدي لها – نيابة عن العالم – ومنع استفحال خطرها، وفي سبيل ذلك تضحي بأغلى ما تملك الأوطان، دماء أبنائها المخلصين من المدنيين، والعسكريين (جيش وشرطة) .

وأضاف رئيس مجلس النواب المصري أن السنوات السبع الماضية شهدت الدولة المصرية موجة إرهابية كبيرة وعنيفة، يقودها ويدعمها ويوفر لها الغطاء الإيديولوجي والسياسي والمادي تنظيم جماعة الإخوان المسلمين الشيطاني بالتعاون مع كل أذنابه من التنظيمات الإرهابية على امتداد العالم.

وأوضح عبد العال أنه وفي مواجهة كل هذا، تتبنى الدولة المصرية إستراتيجية شاملة، حدد بدقة ملامحها الرئيس عبد الفتاح السيسي في كلمته أمام القمة العربية الإسلامية – الأمريكية، مما جعل الأمم المتحدة تقرها كوثيقة رسمية لمجلس الأمن الدولي

وتعتمد هذه الإستراتيجية على عدد من الأبعاد الهامة والضرورية، أهمها البعد الفكري: (الديني – والتعليمي – والإعلامي – الثقافي) وهو الذي يعني بوضع منهجية متماسكة لرؤية فكرية قادرة على التصدي للأفكار المتطرفة وتفكيكها، وتوظيف الوسائل والتقنيات الحديثة لنشر الأفكار الإيجابية المضادة، بالإضافة إلى البعد التشريعي الذي يعد ركناً ركيناً في إستراتيجية المواجهة الشاملة للإرهاب على امتداد كافة أبعادها، في إطار من التوازن بين متطلبات المبادئ الأساسية للقانون والديمقراطية وحقوق الإنسان، وإعلاء قيم العدالة، ومتطلبات مكافحة الإرهاب في منع الجريمة أو العقاب عليها.

وفيما يتعلق بالبعد القضائي قال « نركز فيه على أهمية التدريب لتطوير الكفاءات القانونية، وتحسين جودة الخدمة القانونية التي يؤديها القاضي أو المستشار القانوني أو المحامي، وأداء المحاكم والنيابات، وبالتدريب نحصل على قاض متخصص ملم بالقوانين والممارسات الخاصة بارتكاب الجريمة المنظمة والإرهاب داخلياً وخارجياً. وفي البعد الاقتصادي والاجتماعي « نسعى من خلاله للقضاء على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، كالفقر والبطالة والتهميش والظلم الاجتماعي باعتبارها أسباب جوهرية لتهيئة البيئة أمام التطرف الديني وإنتاج الإرهابيين، فمن يعانون من هذا الوضع الصعب هم صيد سهل للإرهابيين. والبعد الأمني من خلال تكثيف الجهود الأمنية، ودعمها بكافة الوسائل التقنية الحديثة، والتعاون من مختلف أجهزة ومؤسسات الدولة من أجل تجفيف منابع تمويل الإرهاب.

وأكد عبد العال « على أن عملية مكافحة الإرهاب هي بمثابة حرب طويلة الأمد نسبياً .. بطيئة، تتضمن جوانب عدة، كما تتطلب تكاتفاً رسمياً وشعبياً، وتحركاً على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، وهو ذاته ما أكد عليه البيان الختامي الصادر عن المؤتمر السابع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي المنعقد بالقاهرة في أبريل 2018، حيث دعا لدعم الدول لمحاربة الإرهاب في وطننا العربي، والعمل على تجفيف منابعه واستئصال جذوره الفكرية والمادية.

السعيد بوحجة:

الجزائر هزمت الإرهاب في العشرية السوداء

واجهت الجزائر، في التسعينات من القرن الماضي، مأساة وطنية سببتها همجية إرهابية، غير مسبوقة في التاريخ الإنساني، كلفت الوطن والمواطنين 200 ألف قتيل و 30 مليار دولار كخسائر اقتصادية في البنية التحتية وعزلة دولية نتيجة الحصار الدولي غير المعلن على الجزائر، خاصة مع كثرة التحاليل والتنبؤات الرغبوية أو التشاؤمية التي كانت تنتظر إنهيار الدولة الجزائرية، إلاّ أن تفاني الجيش الوطني الشعبي وكل المؤسسات الأمنية في الدفاع عن الجمهورية وحماية المواطنين، في إطار القانون، مكّن الجزائر من تخطي المأساة والمؤامرات والمخططات التفكيكية التي أرادت جماعات تكفيرية، لا تمت بصلة بالجزائر ومرجعيتها القيمية، تفعيلها في مجتمع مشبع بقيم ثورة التحرير المجيدة التي غرست في المواطنين قناعات راسخة بضرورة الدفاع المستديم عن جزائر الشهداء.

تبنت الجزائر، منذ بداية الأزمة مقاربة وطنية تتميز بالمعيارية ، من حيث إرتكازها على نصوص تشريعية مرجعية ومنها أساسا المادة 87 مكرر من القانون الجنائي التي تجرم كل أعمال الإرهاب والتخريب، كما أعتمدت هذه المقاربة على إجماع وطني رافض للإرهاب ومصفوفته العقدية المتطرفة ما أعطاها طابعاً تشاركياً ومواطنياً من خلال مساهمة مختلف شرائح المجتمع ومجموعات الدفاع الذاتي إلى جانب الفواعل الأمنية، التي تكيفت عقيدتها العملية مع مقتضيات مكافحة الإرهاب. كما تبنت هذه المقاربة تصوراً قائماً على قيم الرحمة و الوئام و المصالحة التي أرست منطقاً استراتيجياً جديداً من خلال إستفتاء الشعب على قانون الوئام المدني (سبتمبر 1999) و ميثاق السلم والمصالحة الوطنية (سبتمبر 2005) اللذان بادرا بهما فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، ما أعطى المقاربة بعدا ديمقراطياً ومشروعية مواطنية مكّنت الجزائر من إنهاء حقبة دموية من تاريخها المعاصر.

ومكّنت عودة السلم و الطمأنينة للجزائر مؤسسات الدولة الجزائرية من تطوير استراتيجية هادفة لإنتاج أمن مستديم قائم على قيم المواطنة والتجانس المجتمعي والهوية الجامعة وذلك بمبادرة رئيس الجمهورية بمشروع نهضوي طموح على المستوى الاقتصادي باستثمار مئات ملايين الدولارات في مشاريع التنمية البشرية (الصحة، الشغل، السكن، التعليم والتكوين)

السعيد بوحجة

لقد ساعدت هذه المقاربة المتعددة الأبعاد الجزائر لأن تكون في مقدمة الدول من حيث الخبرة العملية في مجال مكافحة الإرهاب والوقاية منه والتي تطلبها الدول من أجل تقاسم الممارسات الحسنة والإستفادة من الدروس المستخلصة لتطوير أنظمتها المعلوماتية ومنطقها العملياتي. كما ساهمت الجزائر في تطوير العديد من المعاهدات الجهوية وعبر الجهوية (العربية والإسلامية والإفريقية) لمكافحة الإرهاب وقامت بمبادرات بهدف إنتاج قرارات دولية لتجفيف منابع الإرهاب (القرار 1904 لمجلس الأمن ليوم 17 ديسمبر 2009 القاضي بتحريم دفع الفدية) وبناء أطر منظمة، مثل الافريبول والمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب وغيرهما، للمساهمة في تكوين الكوادر البشرية وفي بناء المقدرات الوطنية للدول الشريكة في مجال مكافحة الإرهاب دون تدخل في الشؤون الداخلية للغير وإحترام دائم لسيادة الدول.

الزعنون: القدس لن تكون إلا عاصمةً لفلسطين

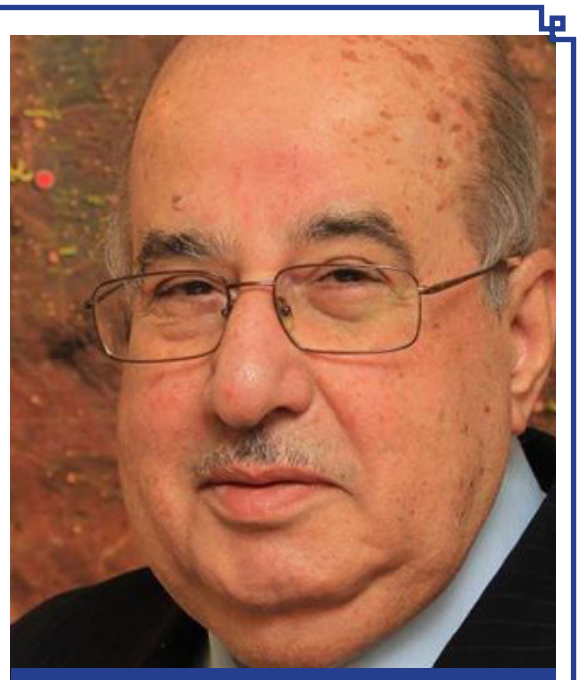

سليم الزعنون

أكد سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في تصريح صحفي، أن محاولة المساس بالمكانة القانونية والسياسية لمدينة القدس الفلسطينية المحتلة يفرض على مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة مسؤولية عاجلة لحماية قراراتها المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني في مدينة القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية التي نصت عليها عشرات القرارات الدولية وأخرها القرار 2334.

وشدد الزعنون على أن من واجب الأمم المتحدة حسب ميثاقها، ومن واجب دول العالم حماية الأمن والاستقرار في العالم الذي سيضرب في مقتل في حال استمر التمادي من بعض القوى العظمى واللعب بمصائر الشعوب وحقوقها التي كفلتها الشرعية الدولية، خاصة في ضوء إعلان الإدارة الأميركية الإعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي أو نقل سفارتها إليها.

وطالب كافة البرلمانات والاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية وأحرار العالم، إعلان موقفها الصريح والوقوف مع العدل والسلام وحقوق الشعوب، ومواجهة العدوان وإدانته الذي تمثله سياسات وممارسات ستؤدي إلى مزيد من إشعال نار الفوضى وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في ظل المحاولات لفرض حل منقوص على شعبنا لا يلبي الحد الأدنى من حقوقه التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية.

وأكد الزعنون أنه تم إعداد خطة متكاملة لمواجهة الإعلان الأمريكي والإجراءات الإسرائيلية في القدس، مشدداً في السياق على أنه آن الأوان ليعيد المجلس المركزي النظر في مسألة الإعتراف بإسرائيل.

وأكد أن السلطة الفلسطينية تواصل ملاحقة الكنيست الإسرائيلي في كافة المحافل الدولية، مطالباً بضرورة تنفيذ قرارات القمم العربية حول القدس.

الرئيس الفلسطيني يشيد بجهود وخطط البرلمان العربي بشأن فلسطين

محمود عباس الرئيس الفلسطيني

تلقى الدكتور مشعل بن فهم السلمي رئيس البرلمان العربي رسالة من فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين بتاريخ 11 أبريل 2018م أشاد فيها فخامته بجهود البرلمان العربي الإقليمية والدولية لنصرة القضية الفلسطينية في ظل الهجمة الشرسة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني من قبل القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل)، وثمن فخامة الرئيس الفلسطيني الدور الذي يقوم به البرلمان العربي إنطلاقاً من حسه القومي ورسالته السامية، وطالب البرلمان العربي بمواصلة تحركه على كافة المستويات من أجل الدفاع عن القدس الشريف، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني حتى ينال حقه المشروع في إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967م وعاصمتها مدينة القدس.

وكان رئيس البرلمان العربي قد أرسل رسائل مكتوبة إلى كافة البرلمانات الإقليمية لحث برلمانات الدول الأعضاء فيها لدعم وتأييد طلب المجلس الوطني الفلسطيني إدراج بند طارئ على جدول أعمال الدورة (138) للجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي بتاريخ 24-28 مارس 2018م بجنيف، بخصوص تداعيات إعلان الإدارة الأمريكية حول القدس، وتخفيض مساهماتها في ميزانية "الأونروا"، ومساعدتها الإنسانية للشعب الفلسطيني، وأرسل رسائل مكتوبة للبرلمانات الوطنية الفاعلة على مستوى العالم لدعم وتأييد هذا البند(24رسالة مكتوبة)، وأكد رئيس البرلمان العربي في كافة هذه الرسائل موقف البرلمان العربي تجاه مدينة القدس المحتلة وعدم المساس بوضعها القانوني والتاريخي وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلةالبرلمان العربي بذل جهوداً لمناصرة قضية العرب الأولى فلسطين، ودعماً من البرلمان العربي.

وتنفيذاً لخطة تحرك البرلمان العربي الخاصة بمواجهة التغلغل الإسرائيلي في قارة إفريقيا، عقد رئيس البرلمان العربي على هامش اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي بتاريخ 25-27 مارس 2018م بجنيف- اجتماعاً مع معالي السيد باتريك ماتابابا رئيس برلمان جمهورية زامبيا، واجتماعاً مع معالي السيدة جينوا كاكابي نائب رئيس برلمان جمهورية رواندا، وشرح لهما خطورة تغلغل القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) في القارة الإفريقية، وأهمية تعزيز التضامن العربي الإفريقي بناءً على المصالح والعلاقات التاريخية العربية الإفريقية. وسلم رئيس البرلمان العربي كل منهما رسالة خطية لحث حكوماتهما بعدم استضافة القمة الإفريقية الإسرائيلية أو المشاركة فيها تضامناً مع العالم العربي تجاه القضية الفلسطينية.

ووجه رئيس البرلمان العربي رسائل مكتوبة (9 رسائل) بتاريخ 25 فبراير 2018م لبرلمانات الدول الأوروبية التي سبق لها الإعتراف بفلسطين (مجلس العموم بالمملكة المتحدة، الجمعية الوطنية بالجمهورية الفرنسية، مجلس النواب بالجمهورية الإيطالية، مجلس النواب بمملكة اسبانيا، مجلس النواب بمملكة هولندا، مجلس النواب بمملكة بلجيكا، البرلمان اليوناني، برلمان لوكسمبورج)، طالب هذه البرلمانات حث حكومات دولها الإعتراف بدولة فلسطين وعاصمتها مدينة القدس، كما وجه رئيس البرلمان العربي رسالة شكر خاصة لبرلمان سلوفينيا لتثمين عزم البرلمان السلوفيني الإعتراف بدولة فلسطين وحثهم على استكمال إجراءات الإعتراف، حيث أن البرلمان السلوفيني وليس الحكومة هو الجهة المعنية بالإعتراف بالدول وفقاً لدستور سلوفينيا.

السلمي أمام المؤتمر السابع والعشرين للإتحاد البرلماني العربي:

التدخل الخارجى يهدد الأمن القومى العربى

السلمي يلقي كلمته في الإجتماع 27 للاتحاد البرلماني العربي

أكد الدكتور مشعل بن فهم السلمي ، رئيس البرلمان العربي ، أن الوضع الراهن الذي يمر به العالم العربي في ظل الظروف والمتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية وتداعياتها، يُمثل تحدياً كبيراً للحكومات والبرلمانات والمجتمعات العربية على حدٍ سواء، وفي مقدمة هذه التحديات، التحدي الذي تمثله القوة القائمة بالاحتلال إسرائيل، كما تمثل التدخلات الخارجية في الشؤون العربية تحدياً كبيراً حيث تعمل على إطالة أمد الصراعات الداخلية وما ينتج عنها من قتل وتهجير وتشريد ولجوء، في مسعى من بعض القوى الإقليمية والدولية لإشاعة الفوضى، وبث الفتن، كل ذلك ساهم في تنامي التحدي الذي يمثله التطرف والإرهاب وتمدد الجماعات الإرهابية المسلحة، وتداعيات كل ذلك على الأمن القومي العربي ووحدة ونسيج المجتمعات العربية.

وقال رئيس البرلمان العربي في كلمته أمام المؤتمر السابع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي ، إن البرلمان العربي بادر بمجموعة من خِطط العمل، للتحرك دعماً للقضايا العربية الاستراتيجية الكبرى ، واستشعاراً لِخطورة هذه التحديات على الأمن القومي العربي، شملت مختلَف الأصعدة العربية والإقليمية والدولية، وكان في مقدمة القضايا التي عمل عليها البرلمان، قضية العرب الأولى فلسطين، لمحورية وأهمية هذه القضية .

وأشار رئيس البرلمان العربي، أنه إستجابة لمعاناة المجتمعات العربية من خطر التطرف والإرهاب البغيض والمدمر، حرص البرلمان العربي بالتنسيق والتعاون مع أصحاب المعالي رؤساء البرلمانات والمجالس العربية، أن تكون الوثيقة التي صدرت عن المؤتمر الثالث للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية الذي عقد بتاريخ 10 فبراير 2018م لمواجهة هذه الظاهرة المقيتة، فصدرت «الوثيقة العربية الشاملة لمكافحة التطرف والإرهاب» والتي شكلت وثيقة هامة في تاريخ العمل البرلماني العربي المشترك، بما تمثله من رؤية برلمانية عربية موحدة تجاه مكافحة التطرف والإرهاب.

وأوضح الدكتور مشعل السلمي أن البرلمان العربي يعمل أيضاً، على عدد من الملفات والقضايا الهامة الأخرى الخاصة بالبناء والتنمية المستدامة ودعم الاستقرار في العالم العربي كموضوع التعليم، ودعم الدول العربية الأقل نمواً، ومعالجة قضية اللاجئين والنازحين، ورفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وعدداً من الملفات المهمة الأخرى في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية خدمةً للمواطن العربي.

وأكد الدكتور مشعل السلمي أنه وإنطلاقاً من تكامل الأدوار، وبلورة رؤى عربية برلمانية موحدة، تعكس مواقف ورؤى وتطلعات الشعب العربي في القضايا العربية الكبرى والاستراتيجية، يسعى البرلمان العربي لتأطير هذا التعاون من خلال المؤتمر السنوي الدوري الذي يعقده البرلمان العربي مع رؤساء المجالس والبرلمانات العربية كمدخل مؤسسي فاعل للتعاون والتنسيق لممثلي الشعب العربي على المستوى القومي والوطني، وما يصدر عنه من وثائق مهمة تعبر عن رؤية البرلمانات والمجالس العربية، وتجسيد آليات التعاون والتنسيق الفعالة في كافة المحافل وعلى جميع المستويات.

قمة القدس تعتمد " الوثيقة العربية لحماية البيئة وتنميتها "

إعتمدت القمة العربية (قمة القدس) فى دورتها العادية (29) التى عقدت بمدينة الظهران بالمملكة العربية السعودية « الوثيقة العربية لحماية البيئة وتنميتها » التي أعدها البرلمان العربي.

وتهدف الوثيقة إلى تعزيز إهتمام كافة الدول العربية بحماية البيئة والحياة الفطرية عن طريق الإستغلال الأمثل لكافة الموارد الطبيعية، وتشجيعها على تكثيف جهودها في هذا الشأن، وإعداد الإستراتيجيات اللازمة للحد من تزايد الأضرار والمشكلات البيئية والعمل على معالجتها .

كما تهدف لتعزيز التنسيق بين الدول العربية والمنظمات والهيئات والجهات الإقليمية والعالمية المعنية بحماية البيئة للحفاظ على تنوعها وتوازنها الطبيعي ومكافحة التلوث بكافة أشكاله ، إلى جانب صون الموارد الطبيعية وتنميتها والحفاظ على التنوع الحيوي في الدول العربية، واستغلاله على النحو الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة ، وحماية المجتمع وصحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى من كافة الأنشطة المضرة بيئياً و التي تعيق الاستخدام الآمن والمشروع للأوساط البيئية.

وجاءت الوثيقة العربية لحماية البيئة وتنميتها إنطلاقاً من إيمان الدول العربية بأهمية البيئة وضرورة المحافظة عليها ، وإعتزازاً بتاريخ الوطن العربي الذي يمثل مهد الديانات ، وموطن الحضارات ذات القيم الإنسانية السامية ، وإستناداً لمبادئ الشريعة الإسلامية، والأديان الأخرى التي أكدت على حق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة ملائمة ، وحرصاً على أهمية الحفاظ على البيئة وتوازنها الطبيعي تحقيقاً للتنمية الشاملة والمستدامة وتعزيزاً لمفهوم الأمن البيئي الشامل .

وتعتبر «الوثيقة العربية لحماية البيئة وتنميتها» التي اعتمدها البرلمان العربي في جلسته الخامسة من دور الإنعقاد الرابع للفصل التشريعي الأول التي عقدت 30 مايو 2016م وثيقة عربية مرجعية للإهتداء بها في وضع التشريعات والسياسات والخطط والأنشطة والآليات في مجال حماية البيئة وتنمية الموارد الطبيعية.

مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة
الدورة العادية التاسعة والعشرين
المملكة العربية السعودية
١٨ أبريل ٢٠١٨م

رئيس البرلمان العربي يؤكد دعمه للحوار بين جميع الأطراف الليبية

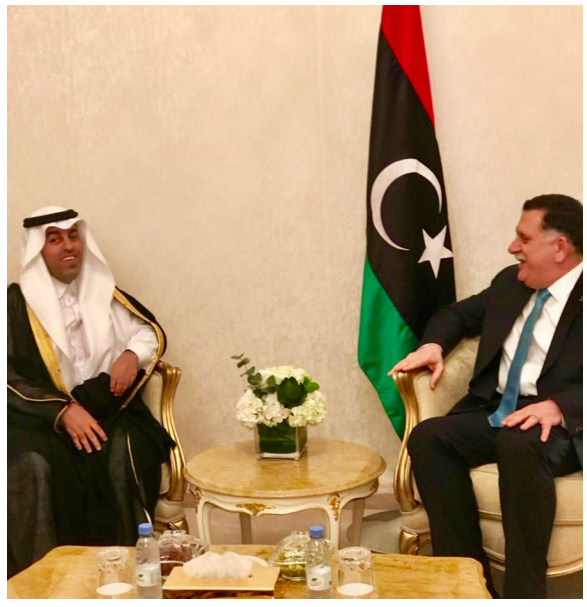

بحث رئيس البرلمان العربي الدكتور مشعل بن فهم السلمي مع رئيس المجلس الرئاسي بدولة ليبيا السيد فايز السراج آخر تطورات الأوضاع الليبية ، وذلك خلال لقاءهما بمدينة الظهران عشية إنعقاد القمة العربية .

وصرح الدكتور مشعل بن فهم السلمي " أنه أكد خلال اللقاء على دعم البرلمان العربي للحوار بين جميع الأطراف الليبية بهدف الوصول إلى حل سياسي ينهي الإنقسام ويحفظ وحدة وسيادة ليبيا "

وأضاف في بيان له " أنه عبر عن إستعداد البرلمان العربي الكامل لدعم العملية السياسية في دولة ليبيا.

البرلمان العربي يعمل على إصدار قانون إسترشادي عربي موحد للتعليم العالي والبحث العلمي

ورشة عمل حول الخطة التنفيذية للإستراتيجية العربية للبحث العلمي

شارك البرلمان العربي مُمثلاً بسعادة الدكتورة مستورة بنت عبيد الشمري، رئيس اللجنة المعنية بالتعليم والبحث العلمي بالبرلمان العربي ،بورشة العمل التي عقدت يوم الإثنين 16 ابريل 2018 ، ولمدة ثلاثة أيام بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، حول الخطة التنفيذية للإستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجي والابتكار (الإستراتيجية صدرت عن إجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الثامن والعشرين بالمملكة الأردنية (مارس 2017) .

وتأتي مشاركة البرلمان العربي إنطلاقاً من إهتمامه بالتعليم العالي والبحث العلمي حيث شكل البرلمان لجنة معنية بدراسة التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، وتعمل على إصدار قانون إسترشادي عربي موحد للتعليم العالي والبحث العلمي لمعالجة المشكلات التي تواجه التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية ، وذلك من خلال إعداد مشروع هذا القانون ليستجيب للمستجدات العلمية والبحثية على مستوى العالم.

قمـة الظهـران تؤكد أهمية دور البرلمان العربي فى مسـيرة العمل المشـترك

زعماء العرب في قمة الظهران

أكـد «إعـلان الظهـران» الصـادر عـن القمـة العربيـة فـي دورتهـا التاسـعة والعشـرين بالمملكـة العربيـة السـعودية « قمـة القـدس » علـى أهميـة الـدور الـذي يضطلـع بـه البرلمـان العربـي فـي مسـيرة العمـل العربـي المشـترك، ودعمـه للقيـام بالمهـام المناطـة بـه علـى أكمـل وجـه عبـر المبـادرات الداعمـة للنهـوض بأمتنـا فـي سـبيل تحقيـق مزيـد من الازدهـار والرقـي والتقـدم لشـعوب المنطقـة، وبمـا يتوافـق مـع توجهـات جامعـة الـدول العربيـة بالإضافـة إلـى تعزيـز دوره مـن أجـل تحقيـق المسـتقبل المأمول للتنميـة المسـتدامة، وإيجـاد الفـرص وتكريـس قيـم العدالـة وحقـوق الإنسـان والمواطنـة والمسـاواة لتعزيـز الهويـة العربيـة والحيلولـة دون التفـكك والصـراع المذهبـي أو الطائفـي وتوحيـد الصـف العربـي لخدمـة شـعوب المنطقـة.

السلمي يثمن تسمية خادم الحرمين للقمة 29 بـ(قمة القدس) وتقديم 200 مليون دولار للفلسطينيين

ثمن رئيس البرلمان العربي الدكتور مشعل بن فهم السلمي ، دعم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية للقضية الفلسطينية سياسياً ومالياً.

وقال السلمي في تصريح له في ختام أعمال قمة الظهران "نتقدم بإسم البرلمان العربي بخالص الشكر لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز على تسمية القمة العربية في دورتها الـ 29 بـ " قمة القدس " ، والتبرع بمبلغ 150 مليون دولار أمريكي لدعم الأوقاف الإسلامية بالقدس ، ومبلغ 50 مليون دولار لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) .

كما ثمن الدكتور مشعل بن فهم السلمي رئيس البرلمان العربي إنعقاد القمة العربية التاسعة والعشرين برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز في مدينة الظهران بالمملكة العربية السعودية، في ظل ظروف عربية غير مسبوقة يشهدها العالم العربي من تحديات كبيرة، ومخاطر جسيمة على المجتمعات والدول العربية، تستهدف تفتيت نسيجها الإجتماعي ونشر الفوضى بين أبناءها، وإحتلال أراضيها، والتعدي على سيادتها، والنيل من أمنها واستقرارها.

وقال السلمى " إن انعقاد القمة العربية في ظل كل هذه الظروف يؤكد قوة وصلابة منظومة العمل العربي المشترك، وأن السبيل لمواجهة هذه التحديات والمخاطر هو التضامن العربي ووحدة المواقف العربية، والتصدي بحزم للاعتداءات الآثمة والمشاريع التخريبية والمخططات العدوانية التي تستهدفها.

وشدد رئيس البرلمان العربي على أن البرلمان العربي صوت الأمة العربية، يعمل من خلال الدبلوماسية البرلمانية الفاعلة لدعم قضايا الأمة العربية والدفاع عنها في كافة المحافل

الإقليمية والدولية من خلال زيارة عواصم القرار العالمي، وعقد الشراكات مع البرلمانات الإقليمية والدولية وإعداد خطط العمل للتصدي لهذه التحديات والمخاطر.

وأكد رئيس البرلمان العربي وقوف البرلمان العربي مع الشعب الفلسطيني الصامد لإنهاء الإحتلال الغاشم، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها مدينة القدس، وفقاً لمبادرة السلام العربية. واستعادة الأراضي العربية في فلسطين وسوريا ولبنان.

وأشار رئيس البرلمان العربي إلى أن بعض الدول الأجنبية والإقليمية تجرأت على التدخل السافر في الشؤون العربية، من خلال شعارات زائفة وأساليب رخيصة، لإعادة أمجاد غابرة، ونشر أيدلوجيات وأفكار هدامة، وأخطر هذه التدخلات هو التدخل الإيراني في الشؤون العربية، من خلال احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، وتغذية النزاعات الطائفية، وتكوين الميليشيات والجماعات المسلحة، وإمدادها بالأموال والأسلحة المتطورة والصواريخ الباليستية، في عدوان صارخ على سيادة وكرامة الأمة العربية.

وطالب رئيس البرلمان العربي النظام الإيراني بالتوقف عن هذه الممارسات العدوانية تجاه العالم العربي، والالتزام بالقانون الدولي ومبادئ حسن الجوار، كما طالب المجتمع الدولي بمحاسبة النظام الإيراني في مجلس الأمن الدولي والمؤسسات الدولية الفاعلة.

وأكد رئيس البرلمان العربي على خطورة التطورات الأخيرة في الجمهورية العربية السورية وإن الشعب السوري يتعرض للقتل بالغازات السامة والبراميل المتفجرة، ويتم تهجيره، وتحتل أرضه من قبل جيوش غازية وميليشيات طائفية وجماعات إرهابية، مطالباً بإخراج كافة هذه القوات من أرض سوريا، مؤكداً على ضرورة وقف الحرب، ودخول النظام والمعارضة في عملية سلمية، تُلبي تطلعات الشعب السوري وتُحافظ على وحدة سوريا وإستقلالها وعروبتها.